نص الدعوة لمعرض2021

المعرض الثاني للاقتصاد الاجتماعي و التضامني مع المهاجرين و التنوع

مستمرون في بناء البدائل الاقتصادية لمكافحة العنصرية

في بداية عام 2020، خضعت حياتنا لتحولات كبيرة بسبب وباء COVID 19 الحالي الذي كان له تأثير على جميع قطاعات مجتمعنا ، وعلى وجه الخصوص فقد أثر بشكل كبير على المهاجرين الذين كانوا بالفعل في وضع غير جيد أصلاً.
حيث ظهر على العلن كيف أننا نحن المهاجرين من يقوم بالعديد من المهام التي تعتبر أساسية, ونقوم بها غارقين في عدم الاستقرار والاستغلال. وأيضًا في أوقات الأزمات ، تظهر الخطابات والممارسات العنصرية بقوة أكبر ، والتي تأتي لتضيف إلى عنف الدولة و المجتمع الذي نتحمله كل يوم في حياتنا.
على الرغم من تحركنا نحن والقطاعات الأخرى المتحالفة معنا ، لم ننجح في إلغاء سياسات إدارة الهجرة التي تجعل من المستحيل علينا ممارسة جميع حقوقنا والتي تتركنا غير مشمولين في الإجراءات الحكومية المخَفِفَة استجابة للأزمة الاجتماعية والاقتصادية. نحن ندرك أن العسكرة المتزايدة للحدود ، وتجريم أجساد المهاجرين والقيود القصوى على حقوقنا ليست أكثر من امتداد للسياسات الاستعمارية التي امتدت لقرون على أراضينا ومجتمعاتنا.
في هذا السياق ، كانت جهودنا ذاتية التنظيم هي التي سمحت للعديد من عائلاتنا بالوصول إلى الحد الأدنى من الأشياء.
على الرغم من هذه الظروف الصعبة ، أظهرت مختلف الجماعات المناهضة للعنصرية في المدينة كيف كانت شبكات التضامن والدعم المتبادل ، في ظل الظروف المضادة ، أداة أساسية للاستجابة المجتمعية لهذا الوضع الجديد. لقد أوضحت ظروف الوباء بصرامة أكبر أن النظام الرأسمالي غير مستدام ، والآن أكثر من أي وقت مضى أصبح من الضروري الاستمرار في بناء البدائل الاقتصادية التي تضع الحياة والمجتمع في المركز.

وهذه هي القدرة التنظيمية التي نريد أن نضعها في خدمة حركة اقتصادية تحولية حقيقية. حركة اقتصاد اجتماعي وتضامني تتساءل بشكل أساسي عن الظروف التي تجبر الناس على الهجرة: النزاعات المسلحة والكوارث البيئية الناتجة عن تغير المناخ والاحتباس الحراري واتفاقيات التجارة الحرة ، من بين أسباب أخرى. حركة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تقف جنبًا إلى جنب مع الدفاع عن حقوق أولئك الذين ينضمون إلى جيوش الأيدي الرخيصة للعمل في القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد ، في ظل ظروف استغلالية وخالية من الحقوق.

هذا هو التحدي الذي نريد أن نطرحه على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. نعتقد أنه سيكون تحويليًا حقًا إذا كان قادرًا على وضع نفسه في خدمة القطاعات الشعبية ومن بينها المهاجرون لإزالة عقبات محددة والمساعدة في حل الصعوبات والقيود في تنفيذ مشروع اقتصادي ذاتي الإدارة. لا يقتصر التحدي على قيام الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بخلق فرص عمل تسمح بالحصول على تصاريح الإقامة والعمل ، أو تعزيز مئات المبادرات الاقتصادية التضامنية التي يجري تطويرها حاليًا في ظروف غير رسمية ومهددة بضعف شبكة الدعم الخاصة بها. ونقص التمويل ، لكن التحدي يكمن في دمج تنوع النسيج الترابطي الكتالوني ، مما يثير تساؤلات حول إعادة إنتاج القوالب النمطية والأبوية والمساعدة التي تسمح بإعادة إنتاج العنصرية داخل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. التحدي هو جعل نسيج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني انعكاسًا لتكوين مجتمعنا [1].

إنه الاعتراف بقوة المهاجرين المنظمة وكذلك الحاجة إلى الالتقاء مرة أخرى والقدرة على الحصول على مساحة يمكن فيها للمشاريع الاقتصادية للمهاجرين إظهار قوتها وتنوعها وقدرتها على التحول ، مما يؤدي إلى Cercle de Migracions i economia cooperativa de Coòpolis -Ateneu Cooperatiu de Barcelona ، لعقد النسخة الثانية من معرض الاقتصاد التضامني الداعم للمهاجرين والتنوع.

الدعوة هي جعل المعرض مساحة للتقارب بين ثقافاتنا ولغاتنا ، مما يشجع الحوار بين الثقافات كاستراتيجية لمواجهة العنصرية ، ويفتح النقاش حول عواقبها الحالية. سيكون أيضًا مساحة للنقاش حول بناء الموضوع السياسي للاقتصاد

الاجتماعي والتضامني والقيود والتحديات التي تنشأ للانضمام والمشاركة في جميع مراحل الدورة الاقتصادية (الإنتاج والتوزيع والاستهلاك) بطريقة رائدة ، مما يعزز العلاقات المجتمعية .

هذا هو السبب في أننا ندعو أكثر من 100 مشروع شاركوا بالفعل في الإصدار الأول وجميع تلك المشاريع التي ترغب في الانضمام للمشاركة في النسخة الثانية من معرض الاقتصاد الاجتماعي و التضامني مع المهاجرين و التنوع الذي سنقوم به في موقع حي Can Batlló المقبل 26 يونيو/حزيران من 10 صباحا.

تمتد الدعوة إلى المجموعات والأشخاص المهاجرين و المتنوعين الذين لديهم مبادرات / أعمال / مشاريع اقتصادية (مع أو بدون شكل قانوني) للانضمام إلينا. بيننا جميعًا ، يمكننا المساهمة في بناء على اقتصاد تحولي متنوع.

[1] يوضح التوازن الاجتماعي في شبكة اقتصاد التضامن أنه في هذا العام 4٪ فقط من العاملين في كيانات الاقتصاد الاجتماعي و التضامني هم من أصول متنوعة.